دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

إسلامية. فكرية. ثقافية. محكمة

العدد
الرابع
١٤١٢ هـ
١٩٩٢ هـ

المحتويات

● الافتتاحية ٩

● بحوث أصول الدين الشريعة ١٣

— داود الأصبهاني وحقيقة المذهب الظاهري

أ. د. نور الدين عتر ١٥

— إبراهيم الحربي: الفقيه، المحدّث، الأديب، الزاهد

أ. د. محمد الزحيلي ٣٥

— ذبح الحيوان وفق الشريعة الإسلامية والقواعد الصحيحة

أ. د. عبد الرحمن إبريق ٥٩

— مكانة الصلاة وأحكام فواتها

الشيخ وهبي سليمان غاوجي ٧١

— المنطق القديم بين مؤيديه ومعارضيه في الفكر الإسلامي

د. نشأت عبد الجواد ضيف ١٠٩

● البحوث العربية والتاريخية :

— لغـــة تميم

أ. د. إبراهيم السامرائي ١٤١

— نقد الشعر عند معاوية بن أبي سفيان

أ. د. وليد إبراهيم قصاب ١٨٣

— ملامح الرؤية التاريخية عند الجاحظ

د. حسين دويدار ٢١٧

— هل تاتي ليس حرفاً؟

د. غازي طليمات ٢٤٩

● من محاضرات الموسم الثقافي للكلية :

— الثوابت والمتغيرات في الإسلام

أ. د. محمد سعيد رمضان البوطي ٢٧٧

● من أخبار الكلية :

التحـــرير ٢٩٣

هل تأتي ليس حرفًا؟

د. غازي طليمات

إذا قيل لك : هل تأتي (ليس) حرفاً، وكنت من القائلين بقول الكوفيّين ومن ذهب مذهبهم تعجّلت الجواب بالإيجاب، فقلت: نعم، وإذا كنت من الذاهبين مذهبَ أكثر البصريين اطّرحت الموافقة، فقلت: لا. وكلا الجوابين متسرّع، تعوزه الأناة، ويحتمل النظر والمجادلة.

(أ) أصل (ليس) في اللغة :

يحسن بنا قبل الإجابة بالإيجاب أو بالنفي، وقبل استفتاء النحو والنحاة في (ليس) أن نستفتي فيها اللغة لنقف على أصل الكلمة. جاء في تاج العروس: «أصلها: لا أيْسَ، طرحت الهمزة، وألزقت اللام بالياء، وهو قول الخليل والفرّاء. قال الأخير: والدليل على ذلك قولهُم (أي العرب): ائتني به من حيث أيْس، وليْس، أي: من حيث هو ولا هو، وكذلك قولهم: جيء به من أيْس وليْس، ومعناه: من حيث لا وجد، أو أيس أي: موجود، ولا أيس أي: لا موجود، فخفّفوا(١)» نستنبط من هذا النصّ أن (أيْسَ) معناها (وجد)، فإذا دخلتها اللام المتحدّرة من (لا) فغدت (ليْسَ) انقلب معناها من الوجود إلى العدم، وأصبح معنى ليْس: لا يوجد.

فاشتقاق اللفظ اللغوي عند زعيمي البصرة والكوفة وهما الخليل والفرّاء لا يربط الكلمة بفعل، بل يربطها بجملة اسمية، ويشتقها، كما رأيت من كلام الفرّاء، على سبيل النحت. وممّا يشفع لهذا التفسير أن كلمة (إيش) في اللغة

---

(١) تاج العروس [ليس].

العبرية تعني: يوجد، وأن شين العبرية المعجمة مقلوبة عن سين العربية المهملة، فكلمة (سلام) العربية جعلتها العبرية (شلوم) وكلمة (السموات) العربية جعلتها العبرية (شمايم). أفلا يشير هذا القلب إلى أن تفسير الفرّاء والخليل كلمة (ليس) العربية صحيح، له ما يسوّغه في الجذور اللغويّة الساميّة؟ على هذا النحو فسّرت اللغة الكلمة، فكيف فسّرها النحو؟

(ب) (ليس) فعل جامد ضعيف الفعلية عند سيبويه :

فسّر سيبويه في موضع من المواضع الكثيرة التي ذكر فيها (ليس) فسّر هذه الكلمة بكلمة واحدة، فقال: «ليس: نفي»(١)، ولم يشفع كلمته الوحيدة تلك بما ينفي حرفيّة (ليس) أو يثبتها، فهل لنا أن نستنبط من كلامه أنّه لم يعتقد على نحو قاطع أنّها فعل، أو أنّها تلازم الفعليّة في كلّ ما أُثِرَ عن العرب من الكلام الذي يُحتجّ به؟.

ذهب سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه إلى أنّ (ليس) فعل، وذكر مذهب من يرى أنّها قد ترد حرفاً ذكراً يعروه التمريض، وطفق يلتمس الحجج للدفاع عن فعليّتها. صحيحٌ أنّه نصّ على جمودها، وعلى مخالفتها الأفعال المتصرّفة، فقال: «(يا ألله) حين خالف سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه، كما أنّ (ليس) لما خالفت سائر الفعل، ولم تَصَرَّف تصرُّفَ الفعل تركت على هذه الحال(٢)».

غير أنّ هذه المخالفة لم تخرج الكلمة من باب الفعل لتدخلها في باب الحرف، والدليل على ذلك أنّ أفعالاً خرجت على نظائرها، وظلّت أفعالاً، فالتغيير الطارىء لا يفسد الجوهر الثابت، ومن هذا التغيير كسر ياء المضارعة في أفعال لا تجد لها نظيراً في المقيس المطَّرد، ومن هذا التغيير مخالفة (ليس) لأخواتها في الإعلال، فأنت تقول: عاد وسار، ولا تقول: عَوَد وسَيَر، ومع ذلك تقول: لَيْس

---

(١) كتاب سيبويه طبعة هارون ٤/٢٣٣.

(٢) الكتاب (طبعة هارون) ٢/٤٠٠.

ولا تقول: لاسَ. قال سيبويه: «وقالوا: يَحَبُّ كما قالوا: يِئْبَى، فلما جاء شاذًا عن بابه على يفعل خولف به، كما قالوا: يا أله، وقالوا: ليس، ولم يقولوا: لاس»(١). إن خروج (ليس) على قبيلتها ضربٌ من الشذوذ له نظائر في غير هذا الباب، وهو خروج سائغ عند سيبويه، ولا يميل بالكلمة عن الأفعال إلى الحروف.

وأشار سيبويه إلى أنّ في (ليس) ضرباً آخر من الجمود، لك أن تسميه الجمود النحويّ، يضاف إلى جمودها الصرفيّ، ويميزها من أخواتها الناقصات. فأخواتها يعروهن النقص والتمام، وهي لا ترد إلاّ ناقصة، قال سيبويه: «يكون (أصبح وأمسى) مرّة بمنزلة (كان) ومرّة بمنزلة قولك: استيقظوا وناموا... فأمّا (ليس) فإنّه لا يكون فيها ذلك، لأنّها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثمَّ لم تَصرَّفْ تصرّفَ الفعل الآخر»(٢). ونصّ سيبويه على أن (ليس) تشبه (لات) في حذف الاسم وإضماره إذا استخدمت في معنى الاستثناء، فقال: «ونظير (لات) في أنه لا يكون إلا مضمراً فيه (ليس) و (لا يكون) في الاستثناء إذا قلت: أتوني ليس زيداً، ولا يكون بشراً» فاسم (لات) في قوله تعالى: ﴿ولات حين مناص﴾(٣) حينٌ آخر مقدّر، واسم (ليس) في مثال سيبويه (بعضُهم) أي: ليس بعضهم زيداً. إن التزام (ليس) النقص وحملها على (لات) لم يخرجاها من فعليّتها، وإن أَوْهَنا هذه الفعلية، فكأنّ التشابه في حذف الاسم وتقديره حالة عارضة، لا يمسّ جوهر اللفظ. وسواءٌ أقوي الشبه بين اللفظين أم ضعف فالفعلُ فعلٌ، والحرف حرف.

إن الشبه بين (ليس) الفعلية و(ما) الحرفية الحجازية أقوى من الشبه بين (ليس) و (لات)، فبين ثلاث الأدوات: (ليس، وما، ولات) وجهان من وجوه الشبه: النفيُ والعملُ، وبين الاثنتين: (ليس، وما) ثلاثة أوجه: النفي،

---

(١) الكتاب ٤/١٠٩.
(٢) الكتاب ١/٤٦.
(٣) سورة ص ٣.

والعمل، وزيادة الباء في الخبر. ومع ذلك لم يذهب أحدٌ إلى أن (ما) فعل كـ (ليس)، ولم يقل سيبويه: إن (ليس) حرف مثل (ما). وحينما حمل بعض النحاة (ليس) على (ما) النافية المهملة، وشفع رأيه بشاهد أو أكثر رفض سيبويه مذهبه، وآثر التأويل على الحمل، فقال: «وقد زعم بعضهم أنّ (ليس) تجعل كـ (ما)، وذلك قليل لا يكاد يعرف. فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيدٌ»(١). فكأنّ القائل بالحمل أراد التخفّف من التقدير، فلم يقل: تقدير العبارة: (ليس الأمر خلق الله أشعر منه)، وأراد أن يقول: (ليس) حرف نفي، والمعنى: ما خلق الله أشعر منه، وما قالها زيد.

لقد فضّل سيبويه أن يخرّج الشواهد تخريجاً يحافظ على فعليّة (ليس)، وعلى تماسك القواعد التي أرساها على الأعم الأغلب لا على القليل النادر، فآثر أن يبقي (ليس) فعلاً على أن يجعلها فعلاً مرة، وحرفاً أخرى، وراح يقدّر الأمر أو الشأن أو ضميرهما اسماً للفعل الناقص (ليس)، وينكر حرفيّته وإهماله، فقال: «قال حُمَيْد الأَرْقَط:

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهم ... وليس كُلَّ النوى يُلْقي المساكين(٢)

وقال هشام أخو ذي الرمّة :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفِرْتُ بها ... وليس منها شفاءُ الداءِ مبذولُ(٣)

هذا كله سمع من العرب، والوجه والحدّ أن تحمله على أن في (ليس) إضماراً، وهذا مبتدأ كقوله: إنه أمة الله ذاهبة، إلاّ أنّهم زعموا أن بعضهم قال:

---

(١) الكتاب ١/١٤٧.

(٢) ورد في كتاب سيبويه ١/٧٠. المعرّس: منزل المسافر ينزله آخر الليل. يقول: نزل بي أضياف جياع، فقربتهم تمراً كثيراً، فأكلوا، وألقوا كثيراً من النوى، لكنهم لجوعهم الشديد لم يلفظوا كلّ النوى. انظر المقتضب ٤/١٠٠ وأمالي ابن الشجري ٢/٢٠٣ وخزانة البغدادي ٩/٢٧٠ (طبعة هارون).

(٣) البيت لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة. ورد في المقتضب ٤/١٠١ ورصف المباني ٣٧٠ وهمع الهوامع ١/١١١ وشرح المفصل ٣/١١٦ وروايته فيه هي الشفاء لداء ...

ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلاّ المسك»(١). فأنت تلاحظ كيف يسوق رأي القائلين بحرفية (ليس) مساق التمريض.

ونحن ـ على تقديرنا آراء سيبويه وعلى ترجيحنا فعليّة ليس في بعض حالاتها ـ نزعم أنّ في الشواهد التي استدلّ بها خصوم سيبويه على حرفيّة (ليس) ما يسوّغ هذا الاستدلال، أو ما يشير إلى ضعف (ليس) بين الأفعال. وهذا الضعف يظهر في كلام سيبويه نفسه في سبعة المظاهر التالية: إطلاقه القول فيها حينما قال: ليس نفي، وجمودها، ولزومها النقص، ومخالفتها أمثالها من الأفعال في الإعلال، وورودها في الاستثناء كأنها حرف من أحرفه، ومشابهتها حرفين من حروف النفي هما: (لات) و (ما)، ومباشرتها الفعل الماضي في نحو: ليس خلق الله أشعر منه.

(جـ) القائلون إن (ليس) حرف :

لعلّ البصريّين الذين ظهروا بعد سيبويه أدركوا، وهم يظاهرون شيخهم، مواطن الضعف في فعليّة (ليس)، فمضوا يجمعون الأدلّة الدالّة على هذه الفعليّة. قال أبو العباس المبرّد [ت: ٢٨٦هـ]: «فأمّا الدليل على أنّها فعل فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو: لست منطلقاً، ولست، ولستما، ولستم، ولستنَّ»(٢).

غير أنّ هذا الموقف البصريّ أخذ يضعف، وظهر بين البصريّين أنفسهم من يرتاب في فعليّتها، ويقول بقول الكوفيّين. ثم امتدّ هذا الرأي إلى نحاة بغداد ومصر والأندلس. قال أبو البقاء العكبريّ [ت: ٦١٦هـ]: «وأمّا (ليس) فمن البصريّين من قال: هي حرف»(٣). وقال الرضيّ الاستراباذيّ [ت: ٦٨٦هـ]: «قال أبو عليّ في أحد قوليه: إنّها حرف(٤). «وقال موفّق الدين بن يعيش [ت:

---

(١) الكتاب ١/١٤٧ وانظر كتاب سيبويه نفسه ١/٧١.

(٢) المقتضب للمبرّد ٤/٨٧.

(٣) مخطوطة اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ الورقة ٣١.

(٤) شرح الكافية للاستراباذي ٢/٢٩٦.

٦٤٣هـ]: «وأمّا (ليس) ففيها خلاف، فمنهم من يغلّب عليها جانب الحرفيّة»(١) وذكر ابن هشام الأنصاريّ [ت: ٧٦١هـ] نفراً من القائلين بحرفيّتها، وضعّف قولهم، فقال: «وزعم ابن السرّاج أنّها حرف بمنزلة (ما)، وتابعه الفارسيّ في الحلبيّات وابن شقير وجماعة»(٢).

وقد يكون القول المفصّل الذي ذكره أحمد بن عبد النّور المالقيّ [ت: ٧٠٢هـ] من أحسن ما قيل فيها، ففي هذا القول تحديد دقيق للمبدأ الذي يجب الاعتماد عليه في تمييز الحرفيّة من الفعليّة. وممّا قال: «اعلم أنّ (ليس) ليست محضة في الحرفيّة ولا محضة في الفعليّة، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ، فزعم سيبويه أنّها فعل، وزعم أبو عليّ أنّها حرف. والموجب للخلاف فيها النظر إلى حدّها: فتكون حرفاً، إذ هي لفظ يدلّ على معنى في غيره لا غير كـ (من) و (إلى) و (لا) وما أشبهها، أو النظر إلى اتصالها بتاء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار، والرفع والنصب، وهذه خواصّ الأفعال لا الحروف فتكون فعلاً»(٣) ثم قال: «فالخلاف إذن إنّما هو من حيث الإطلاق لاختلاف النظرين هل في الأصل، أو هل في المعاملة؟ فالذي ينبغي أن يقال فيها: إذا وجدت بغير خاصيّة من خواصّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعليّة: إنّها حرف لا غير كـ (ما) النافية»(٤).

ونقل أبو البقاء العكبريّ عمّن يرتابون في فعليّتها قولاً يشبه قول المالقيّ، وهو: «نحن لا نثبتها فعلاً حقيقيًّا، بل هي فعل لفظيّ، يجري عليه حكم الحقيقيّ في العمل»(٥) ثمّ وضّح هذا الرأي الدقيق توضيحاً يفوقه في الدقّة حينما قارن (ليس) الفعليّة المجرّدة من عملها بـ (كان) الزائدة في نحو: ما كان

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١١٤.

(٢) مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ٣٨٧ وانظر شرح قطر الندى ٧٨.

(٣) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي : ٣٦٨.

(٤) رصف المباني ٣٦٩.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ص ٣١٣.

أكرم زيداً!! فقال: «وقد يأتي لفظ (كان) زائداً، فلا يدلّ على حدث، ولا على زمان، فغير ممتنع أن يأتي لفظ (ليس) وهي فعل لفظاً، وقد زال حكمها في الإعراب دون دلالتها على النفي، لإنّه إذا جاز أن تزاد (كان) ولا علّة له في اللفظ، ولا دلالة على حدث وزمان كان ذلك في (ليس) أولى، لأنّها وإن ألغيت عن العمل فنفيها باق»(١).

وفي هذا القول جراءة لابدّ منها، تخطو بـ (ليس) نحو حقيقتها التي نبحث عنها، وتتمثل هذه الجراءة في تجريدها من خصائص الأفعال، فكأنّ العكبريّ أخرج (ليس) من الأفعال، ولم يدخلها في الحروف، فهل لنا أن نخطو خطوة أخرى في طريق أبي البقاء، فنجمع الأدلّة الوافية على طبيعتها الحرفيّة، ثم ندخلها في الحروف في بعض حالاتها؟.

(د) أدلة (ليس) الحرفية :

لا ريب في أنّ (ليس) العاملة عمل (كان) فعل حقيقيّ لا لفظيّ، لمباشرتها المبتدأ والخبر، ولرفعها الأول ونصبها الثاني، ولاتصالها بضمير الرفع. أمّا ليس في نحو:

١ - ليس الطيب إلا المسك.

٢ - ليس خلق الله مثله.

٣ - جاء القوم ليس زيداً.

٤ - الأشرم المطلوبُ ليس الطالبُ.

٥ - ليس ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه.

فهي حرف للنفي بمنزلة (ما) التميميّة المهملة، ثم نخصّص القول فيها، فنقول، هي نافية مهملة في الحالات الأولى والثانية والخامسة، وحرف استثناء في الثالثة، وحرف عطف في الرابعة. ونستطيع أن نشفع دعوانا هذه بمجموعة

---

(١) التبيين ٢١٢.

من الحجج والأدلّة بعضها قويّ، وبعضها ضعيف، لكنّها تتظاهر لإثبات ما ندّعي، وإليك هذه الأدلّة:

١ - لقد تجرّدت (ليس) في بعض حالاتها من خصائص الأفعال تجرّداً تركها عاجزة عن العمل وعن مباشرتها المبتدأ والخبر، فلم يبق فيها غير النفي. قال الحسن بن قاسم المراديّ [ت: ٧٤٩هـ]: «زعم سيبويه أنّها فعل، وزعم أبو عليّ أنّها حرف»(١) ثم قال: «والذي ينبغي أن يقال فيها، إذا وجدت بغير خاصيّة من خواصّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعليّة: إنّها حرف لا غير كـ (ما) النافية، كقول الشاعر(٢):

تهدي كتائب خضراً ليس يعصمها إلاّ ابتدار إلى موت بأسياف(٣)»

٢ - وتجرّدت من الدلالة على الزمان وعلى إثبات الفعل: وهذا الدليل فرع من الدليل الأول، لأنّ الدلالة على الزمان وعلى إثبات الفعل من خصائص الأفعال، قال أبو البقاء: «ويقوّي ذلك (أي كونها حرفاً) أنّها لا تدلّ على زمان، وأنها تنفي كما تنفي (ما)، وأنّهم شبّهوها بـ (ما) في إبطال عملها بدخول (إلاّ) على الخبر في قولهم: ليس الطيبُ إلاّ المسكُ، بالرفع فيهما»(٤) وقال أيضاً: «الفعل موضوعٌ على الإثبات والحدث والزمان، و (ليس) لا تدلّ على واحد منهما، وإنّما تنفيهما، فهي في ذلك كـ (ما) النافية»(٥).

٣ - إنّ اتّصال (ليس) بضمير الرفع لا يعني أنّها فعل، فضمير الرفع يتّصل بـ (ها)، وهي اسم فعل لا فعل، قال أبو البقاء: «وأما (ليس) فمن البصريّين من قال: هي حرف، وإنّ الضمير اتّصل بها لشبهها بالأفعال، كما

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي ص : ٤٩٤.

(٢) البيت من شعر النابغة الذبياني، وهو التاسع من قصيدة ميمية عدتها ثلاثة عشر بيتاً، وروايته في الديوان ص: ٨٤... إلى موت بإلجام.

(٣) الجنى الداني ٤٩٤.

(٤) مخطوطة اللباب للعكبري الورقة ٣١.

(٥) التبيين للعكبري ص ٢١٠.

اتّصل الضمير بـ (هـا) على لغة من قال في التثنية (هـاءا) وفي الجمع (هاؤوا). وأبو عليّ يشير إليه في كتبه كثيراً»(١). وقال الـرضيّ: «قال أبو علي: وأمّا إلحاق الضمير بـه نحو: لستُ، ولستما، ولستن، فلشبهـه بـالفعل لكونـه على ثلاثـة، وبمعنى (ما كـان)، وكونه رافعـاً فناصباً، كما ألحق الضمير في (هاء) (هـائيا) (هاؤوا) (هائين) مع كونه اسم فعل تشبيهاً بالفعل»(٢).

٤ - يُعدّ تخريج سيبويه لقول العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ، ضعيفاً عند بعض النحاة، فقد خـرّج سيبويه هذا القول على تقـدير ضمير الشأن أو القصة اسماً، وعلى جعل الجملـة الاسمية خبراً، ورفض عبـد القـاهر الجرجـانيّ [ت: ٤٧١هـ] تخريجه هـذا فقال: «وقـولهم: ليس الطيبُ إلاّ المسكُ، بالـرفع، فكلمة (ليس) محمولة على (ما) التميميّة لا الحجازيّة. وقال بعضهم: اسم ليس ضمير الشأن. وقـولـه (الطيب إلا المسك) جملـة خبر ليس. وهذا القـول لا يخلـو عن ضعف، لأن الجملة مع (إلاّ) المتوسّطة بين المبتدأ والخبر مع ضمير الشأن قليل الوجود»(٣).

٥ - إن تجرّد (ليس) من نـون الـوقـايـة أضعف فعليّتهـا، وقـرّبها من الحروف. قال أبـو البركات بن الأنباريّ [ت: ٥٧٧هـ]: «حكي أن بعض العرب قيل له: فلان يتهدّدك، فقال: عليه رجـلاً ليسي، فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية، ولو كانت فعلاً لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال»(٤).

٦ - مخالفتها الأفعال في الصياغة، قال أبو البقـاء: «لو كانت فعلاً ثلاثياً لكانت على أحد أمثلة الفعل، وهي: (فَعُل، وفَعَل، وفَعِل)، ولا يجوز أن تكون على واحد منهـا»(٥). وقد ردّ على هذه الحجّـة كثير من النحاة واللغـويّين، قال ابن يعيش: «إن أصلـه (لَيِسَ) على وزن (فَعِلَ) بكسر العين، فيكـون من قبيل صَيِـدَ

(١) مخطوطة اللباب الورقة ٢١

(٢) شرح الكافية ٢/٢٩٦.

(٣) العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني ص : ٢٦٢ ـ ٢٦٣.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ١/١٦١.

(٥) التبيين للعكبري ٢١٠.

البعير إذا رفع رأسه من داء. وكان قياسه أن تقلب الياء فيه ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها على حدّ (باع) و (صار)، إلاّ أنّهم لما لم يريدوا تصرّف الكلمة أبقوها على حالها، ثمّ خفّفوها بالإسكان على قولهم في كَتِف كَتْف»(١) وفي هذا التخريج ما فيه من كلفة أقلُّها حمل الفعل على الاسم، وافتراض أصل لم يُسْمح ما ينبّه عليه.

٧ - هي حرف لامتناع وقوعها صلة لـ (ما) المصدرية. قال أبو البقاء: «(ليس) لا يصحّ أن تكون صلة لـ (ما) المصدرية، كقولك: ما أحسن ما ليس زيدٌ قائماً! ولو كانت فعلاً لصحّ أن تكون صلة لـ (ما)»(٢).

٨ - وقوع فاء السببية في جوابها كوقوعها في جواب (ما) النافية يعني أنّها حرف. قال أبو البقاء: «(ليس) ينتصب جوابها كما ينتصب جواب (ما) النافية، كقولك: ليس زيدٌ بزائرك فتكرمَهُ، وقولك: ما زيد بزائرك فتكرمَهُ»(٣).

٩ - ١٠ - جمودها، وعدم دخول (قد) عليها. وللجمود مظهران: تحجّر بنيتها، وتجرّدها من الزمان. أمّا عدم دخول (قد) فقد ذكره أبو البقاء ذاهباً إلى أنّه مع الجمود من أولّ الأدلّة على حرفيّتها، إذ قال: «ومنها أنّها غير متصرّفة، وأنّها لا تدخل عليها (قد)، وهذا من أوّل علامات الفعل»(٤). ولكنّ عدداً من النحاة رفض هذه الحجّة، ومنهم ابن يعيش القائل: «عدم التصرّف لا يدلّ على أنّها ليست فعلاً، إذ ليست كلّ الأفعال متصرّفة. ألا ترى (نِعْمَ وبئس وعسى وفعل التعجب) كلّها أفعال، وإن لم تكن متصرّفة»(٥).

ونظر عبيد الله بن أحمد المعروف بابن أبي الربيع [ت: ٦٨٨هـ] إلى التصرّف من ناحية الدلالة على الزمان، فرأى أنّها، وإن لم تدلَّ عليه بنفسها،

---

(١) شرح المفصل ٧/١١٢.
(٢) شرح المفصل ٧/١١٢.
(٣) التبيين ٣١١.
(٤) التبيين ٣١١.
(٥) شرح المفصل ٧/١١٢.

تدلُّ عليه بالقيد الظرفي الذي يقيّد خبرها أحياناً، فقال: «إنّ (ليس) ـ وإنْ كانت غير متصرّفة في نفسها ـ لها بعض التصرّف، وذلك أنّك تنفي بها الماضي والحال والمستقبل، فتقول: ليس زيدٌ قائماً أمس، وليس زيد قائماً الآن، وليس زيدٌ قائماً غداً. ولو تصرّفت في نفسها لم يكن ذلك لاختلاف الأزمنة، لكن العرب استغنت عن ذلك بتقييد الخبر بالزمان فصارت بذلك كأنّها متصرّفة»(١). ويخيّل إلينا أن هذا الردّ ضعيف عاجز عن أن ينفخ روح التصرّف في أوصال (ليس) الموغلة في الجمود، وأنّنا لو وضعنا موضعها (ما) الحجازية أو حرفاً من أخوات إنّ لما نقص حظّ الأمثلة المضروبة من التصرّف، لأنّ التصرّف مرتبط بتعليق الزمان بالخبر، لا بطبيعة الأداة الناسخة.

وعلّل ابن يعيش جمودها بمشابهتها (ما) الحرفية النافية، فقال: «وأمّا كونها بمنزلة (ما) في النفي فلا يخرجها عن كونها فعلاً، لأنّه يدلّ على مشابهة بينهما، وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرّفها»(٢).

١١ - ومما يدلّ على حرفيّتها فتح فائها، ولو كانت فعلاً معتلّ العين أصلُه (لاس) لضُمّت الفاءُ أو كسرت عند إسنادها إلى الضمائر المتّصلة، فأنت تقول: قُلْتُ، وخِفْتُ، وهِبْتُ، ولا تقول: لِسْتُ. ولا: لُسْتُ.

وقد رأى سيبويه في ملازمتها الفتح دليلاً على عدم تمكّنها في باب الفعل، فقال: «ولم يقولوا: لسْتُ، كما قالوا خفت، لأنه لم يتمكّن تمكّن الأفعال»(٣). ورأى أبو البركات أنّ الفتح وعدم عودة العين المحذوفة عند إسنادها إلى الضمير دليل على حرفيّتها، فقال: «لو كانت فعلاً لكان ينبغي أن يردّ إلى الأصل إذا اتّصلت بالتاء، فيقال في لَسْتُ: لَيِسْتُ. ألا ترى أنك تقول في (صَيِدَ) البعير (صَيْدَ) البعير، فلو أدخلت عليه التاء لقلت: (صَيِدْتُ) فرددته إلى الأصل»(٤).

---

(١) البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ص : ٦٧٨.

(٢) شرح المفصل ١١٢/٧ وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٨٧/١.

(٣) لسان العرب [ليس].

(٤) الإنصاف ١٦١/١.

١٢ - مباشرتها ضمير النصب المتّصل، ولو كانت فعلاً لباشرت ضمير الرفع المتّصل اسماً لها، أو لجاء بعدها ضمير النصب المنفصل خبراً لها. جاء في لسان العرب: «وفي الحديث أنّه قال لزيد الخيل: ما وُصف لي أحد في الجاهليّة فرأيته في الإسلام إلاّ رأيته دون الصفة ليسك، أي: إلاّ أنت. قال ابن الأثير: وفي (ليسك) غرابة، فإن أخبار كان وأخواتها إذا كانت ضمائر فإنّما يُستعمل فيها كثيراً المنفصلُ دون المتصل، تقول، ليس إياي وإياك»(١) والتخريج الصحيح كما نظنّ أن تكون (ليس) هنا حرف استثناء، وقد وقع الضمير المتّصل بعد (إلاّ) في الشعر، نحو:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ... ألاّ يجاورنا إلاّك ديّارُ(٢)

ونحو:

أعوذ بربّ العرش من فئة بغت ... عليّ، فما لي عَوْضُ إلاّه ناصرُ(٣)

وجاء في التاج: «ولك أن تقول: جاءني القوم ليسك إلاّ أنّ المضمر المنفصل هنا أحسن»(٤).

١٣ - والدليل الأخير أنّ (ليس) وردت اسماً على قلّة، جاء في التاج: «وأمّا قول بعض الشعراء:

يا خبر من زان سروج الميْسِ
قد رست الحاجات عند قيْسِ
إذ لا يزال مولعاً بليْسِ

فإنّه جعلها اسماً وأعربها»(٥). وهذه الحجّة - على ضعفها - تشير إلى أن

---

(١) لسان العرب [ليس].

(٢) البيت من شواهد الخزانة وروايته فيها ٥/٧٨. «وما نبالي إذا... وقائله مجهول. قال العيني ١/٢٥٣ «وهذا البيت قلما يخلو عنه كتاب نحوي والله أعلم بقائله».

(٣) الشاهد غير منسوب في شرح التصريح ١/٩٨ وفي العيني ١/٢٥٥.

(٤) تاج العروس [ليس].

(٥) تاج العروس [ليس].

العرب تصرّفوا بـ (ليس) تصرّفاً متعّدد الأوجه، فنقلوها من الفعليّة إلى الحرفيّة وإلى الاسميّة، فإن يكن الأمر كذلك فما يمنعنا من جعلها حرفاً؟ لقد ذكر السيوطيّ(١) تسعة عشر لفظاً استخدمها العرب أفعالاً وأسماء وحروفاً فأيّة غضاضة في إضافة هذا اللفظ إليها؟.

ومهما يكن حظّ هذه الأدلّة من القوة فإن عالميْن كبيرين من العلماء الذين بحثوا في مسائل الخلاف بين البصريّين والكوفيّين وهما أبو البركات بن الأنباريّ، وأبو البقاء العكبريّ لم يصرّا على فعليّة ليس وآثرا مظاهرة الكوفيّين في هذه المسألة على ما عرفا به من الانتصار للبصريّين في المسائل الأخرى كلّها أو جلّها، ولعلّ أثمن نصّ نقمع به الخلاف هو هذا القول الذي ذكره أبو البركات في إنصافه، وأوفى به على الغاية في الاعتدال والدقّة، قال: «وعلى كلّ حال، فهذه الأشياء، وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنّها حرف، فهي كافية في الدلالة على إيغالها في شبه الحرف، وهذا ما لا إشكال فيه»(٢) ثم ختم محاكمة الفريقين بقول فصل حكم فيه ــ وهو المعروف بتأييد البصريّين ـ على ليس بأنها حرف، فقال: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيّون»(٣) أي الصحيح عنده أنّ (ليس) حرف.

(هـ) أوجه (ليس) الحرفيّة وإعرابها :

لن نغلو في القسم التالي من هذا البحث، وهو القسم التطبيقيّ، غلوّ البصريّين الذين أبوا أن تكون (ليس) حرفاً، وراحوا يتكلّفون التأويل والتعليل في كلّ حالاتها ليجرّدوها من حرفيّتها، ولن نكابر مكابرة الكوفيّين القاطعين بحرفيتها في كلّ حال، وإنما سنحتكم إلى الحقّ الذي توصّلنا إليه بعد الوقوف على آراء الفريقين، فيما نختار من أعاريب (ليس) وما دخلت عليه، وسنرجّح ما نراه أقرب إلى المنطق واليُسر، وأبعد من التقدير والتعقيد لنريح أبناءنا من العنت

---

(١) انظر الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي ج ٢ ص : ١٣ ـ ٢٠.

(٢) الإنصاف ١/١٦٢.

(٣) الإنصاف ١/١٦٢.

والجدال العقيم، فنقول: إنّ (ليس) الداخلة على المبتدأ والخبر، كقول الأعشى في مدح رسول الله صلّى عليه وسلم:

له نافلات لا يغبُّ نوالها ... وليس عطاء اليوم مانعه غدا(١)

فعلٌ صريح من أخوات (كان). وإنّها حرف في الحالات الخمس الأخرى التي تمثّلها الأمثلة والشواهد التالية:

١ - ليس الطيبُ إلا المسكُ.

٢ - ليس خلق الله مثله.

٣ - جاء القوم ليس زيداً.

٤ - الأشرم المغلوبُ ليس الغالبُ

٥ - ليس ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه.

وإليك تفصيل ما أجملنا من أمر هذه الحالات :

١ ـ ليس الطيبُ إلا المسكُ :

إذا نُقض نفي (ليس) وجاء الخبر بعد أداة النقض مرفوعاً، كقول العرب: ليس الطيبُ إلا المسكُ، فإنّنا نرجّح أن تكون (ليس) حرفاً نافياً لا عمل له. وقد أبى سيبويه حرفيّتها وإهمالها، وأصرّ على أنّها فعل ناقص ناسخ، ثم اقتدى به كثير من النحاة، فتكلّفوا تخريج العبارة كما تكلّف، وزادوا عليه أوجهاً أخرى لخّصها ابن هشام على النحو التالي :

قال ابن هشام : «وخرّج الفارسيّ ذلك على أوجه :

أحدها أنّ في (ليس) ضمير الشأن (يعني أنّ الضمير اسمها وأنّ جملة الطيب إلا المسك خبرها). ولو كان كما زعم لدخلت إلاّ على أوّل الجملة الاسميّة الواقعة خبراً، فقيل: ليس إلاّ الطيب المسك.

---

(١) مغني اللبيب ٣٨٦ ورواية صدْر البيت في الديوان ١٢٧ «له صدقات ما تضب ونائل...».

الثاني أنّ (الطيبُ) اسمها، وأنّ خبرها محذوف أي في الوجود، وأنّ المسك بدل من اسمها.

الثالث أنّه كذلك، ولكن (إلا المسك) نعت للاسم، لأنّ تعريفه تعريف الجنس أي: ليس طيب غير المسك طيباً»(١).

ثم أضاف ابن هشام إلى ثلاثة الأوجه السابقة وجهاً رابعاً نسبه إلى ملك النحاة، فقال: «ولأبي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر، وهو أنّ (الطيبُ) اسمها، والمسك مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير إلا المسك أفخره»(٢).

لقد أثار تقدير ضمير الشأن وتفسيره بجملة (الطيب إلا المسك) احتجاجاً عرضه عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب [ت: ٦٤٦هـ] وعارضه، فقال: «إن قيل في قولهم: ليس الطيب إلاّ المسك، إذ جعلتم في (ليس) اسماً مضمراً فيها ضمير الشأن والقصة، والجملة بعده مفسّرة له، فالجملة هي التي تستقلّ بالإفادة. ولو قلت: الطيب إلا المسك، لم يجز، فكيف صحّ أن تقع الجملة مفسّرة على هذا التقدير؟ فالجواب أنّ الجملة المذكورة مفسّرة لما قبلها مثبتاً كان أو منفيًّا، وما نحن فيه كذلك. ألا ترى إلى قوله:

وليس منها شفاء الداء مبذول(٣)

أن معناه : ليس الحديث؟ كذلك ما نحن فيه. والمستثنى منه في هذه وأشباهها محذوف بتقدير: ليس الحديث الطيب شيئاً من الأشياء إلا المسك، وينبغي أن يقدّر بشيء يصحّ منه الإخراج»(٤).

وللتخفّف من هذه التخريجات نرجّح أن تكون (ليس) ها هنا حرفاً نافياً

---

(١) مغني اللبيب ٣٨٩.

(٢) مغني اللبيب ٣٨٩.

(٣) سبقت الإشارة إلى هذا الشاهد في أوائل البحث.

(٤) الأمالي النحوية لابن الحاجب ص ٣٠٣.

بمعنى (مـا) التميميّـة المهملـة، والطيب والمسكُ مبتـدأ وخبر. وممّـا يشفع لهذا الترجيح قـول أبي البركات: «وقـد حكى سيبـويـه في كتابـه أنّ بعضهم يجعل (ليس) بمنزلة (مـا) في اللغة التي لا يعملون فيها (مـا)، فلا يعملون (ليس) في شيء، وتكـون كحرف من حـروف النفي، فيقـول: ليس زيدٌ منطلق»(١) وممّـا يشفع له كـذلك قول ابن هشام في المغني: «ليس الطيبُ إلا المسكُ، بـالرفع، فإن بني تميم يرفعونـه حملاً لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها. حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء»(٢) ونحن نقـول: إن بني تميم يهملون (ما) سواء أنقض نفيها أم لم ينقض، وإهمالُـهـا يقوّي ما نذهب إليه من حمل (ليس) عليها. وممّا يزيد هـذا الحمل قوّة أنّ ما نذهب إليه قول الجمهـور. قال ابن عقيل: «قال ابن مـالـك: هي (أي ليس) على هـذه اللغـة حـرف نفي لا عمل لها، وهـذا قـولُ الجمهور»(٣).

٢ ـ ليس خلق الله مثله :

إذا ولي (ليس) فعلٌ ماض فإنّنا نرجّح أن تكون حـرفاً نافياً لا يعمل، أمّا سيبويـه فقد قدّر ضمير الشأن بعد ليس وجعلـه اسماً لها، وجعل الجملة خبراً لها. فقال: «هـذا باب الإضمار في (ليس) و (كـان) كالإضمار في (إنّ)، إذا قلت: إنّه من يأتنا نأتـه، وإنه أمَةُ الله ذاهبة. فمـن ذلك قول بعض العرب: ليس خلق الله مثله، فلولا أنّ فيه إضماراً لم يجز أن تذكر الفعل، ولم تعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثـل ما في إنه»(٤). تنـاقل النحاة هـذا القول، وخـرّجوه على النحو الذي سبقهم إليه سيبويـه، وتفرّد ابن أبي الربيع الإشبيلي [ت: ٦٨٨هـ] بروايـة العبارة على نحو آخر، فقـال: «تقول: ليس زيدٌ قائمٌ، وعلى هـذا قولهم:

---

(١) الإنصاف ١/ ١٦١ ـ ١٦٢.

(٢) مغني اللبيب ٣٨٨.

(٣) المساعد ١/ ٢٨٥.

(٤) الكتاب ١/ ٦٩ (طبعة هارون).

ليس خَلْقُ الله مثلُه، وكذلك تقول: أصبح عمرو شاخص»(١). فقد أدخل ليس على جملة اسمية مبتدؤها خَلْقُ وخبرها مثلُه، ولم يخرّج العبارة، فكأنّه يقدر اسم ليس ضمير الشأن، ويجعل الجملة الاسمية خبراً لها.

والتخريج البعيد عن التعقيد سواء أكانت الجملة التي أعقبت (ليس) اسمية أم فعلية هو أن تجعل (ليس) حرفاً نافياً لا عمل له. وممّا يشفع لهذا التخريج قول عليّ بن محمد الهروي [ت: ٤١٥هـ]: «وتكون حرفاً بمعنى (ما)، ويبطل عملها إذا دخل (إلاّ) على الخبر، كقولك: ليس زيدٌ إلاّ قائم، كما تقول: ما زيد إلاّ قائم. وحكي عنهم: ليس خلق الله مثله، ومعناه: ما خلق الله مثله، لأن (ليس) لابدّ لها من اسم، و (خلق) فعلٌ، ولا يكون اسم ليس. وقد يجوز أنّ تضمر لـ (ليس) ها هنا اسماً بمعنى الأمر، كأنك قلت: ليس الأمر خلق الله مثله، كما تقول: كان يقوم زيد، تريد كان الأمر يقوم زيد، لأن الفعل لا يلي الفعل»(٢). فالهرويّ يقدّم الحرفيّة المهملة على الفعليّة العاملة تقديماً يوحي بترجيح الإهمال، وهو ما يرمي إليه هذا البحث.

٣ ـ جاء القوم ليس زيداً :

إذا استعملت (ليس) في معنى أداة الاستثناء فحرفيّتها وإعمالها عمل (إلاّ) أولى من فعليّتها ومن إعمالها عمل كان للحجج التي ذكرناها قبل. غير أن سيبويه آثر الفعلية، وجعل المنصوب بعدها خبراً لها، وقدّر لها اسماً محذوفاً تقديره (بعضهم)، فقال: «هذا باب (لا يكون) و (ليس) وما أشبههما. فإنّا جاءتا، وفيهما معنى الاستثناء فإنّ فيهما إضماراً. على هذا وقع فيهما معنى الاستثناء، كما أنّه لا يقع معنى النهي في (حسبك) إلاّ أن يكون مبتدأ، ذلك قولك: ما أتاني القوم ليس زيداً... فكأنّه قال: ليس بعضهم زيداً، وترك إظهار (بعض) استغناء، كما ترك الإظهار في لات حين»(٣).

---

(١) الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع ص ٣٢٠.

(٢) الأزهية في علم الحروف للهروي ص ٢٠٤.

(٣) الكتاب ٢/٣٤٧.

ثم أخذ النحاة بهذا الرأي، وتناقلوه. قال ابن هشام: «وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع: أحدها أن تكون حرفاً ناصباً للمستثنى بمنزلة (إلاّ)، نحو: أتوني ليس زيداً، والصحيح أنّها الناسخة، وأنّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم ممّا تقدّم، واستتاره واجب، فلا يليها في اللفظ إلاّ المنصوب»(١). فانظر كيف أضاف اللاحقُ إلى تخريج السابق تعقيداً جديداً، وكيف أصبح اسم ليس ضميراً عائداً إلى بعض، والعائد وصاحبه كلاهما محذوف مقدّر.

ونحن ـ على نحونا نحوَ الأقدمين والتزامنا آراءهم ـ نؤثر ما آثره الشيخ مصطفى الغلاييني، إذ قال في كلامه عن (ليس) و (لا يكون) : «أمّا ما تطمئنُّ إليه النفس فأن يجعلا فعلين لا مرفوع لهما ولا منصوب، لتضمّنهما معنى (إلاّ)، أو يجعلا حرفين للاستثناء، نقلاً لهما عن الفعليّة إلى الحرفيّة لتضمّنهما معنى (إلا)»(٢). وجعل (ليس) في هذه الحالة حرفاً للاستثناء أولى عندنا، وعليه نخرّج قوله ﷺ: «ليس من أصحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء»(٣) وقول الشاعر:

وأصبح ما في الأرض مني تقية لناظره ليس العظام العواليا(٤)

وقول الراجز :

قد ذهب القوم الكرام ليسي(٥)

٤ ـ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ :

إذا ولي (ليس) اسم مرفوع يصحُّ عطفه على المرفوع الذي قبلها فلك في

---

(١) مغني اللبيب ٣٨٧.

(٢) جامع الدروس العربية للغلاييني ١٤٣/٣.

(٣) انظر مغني اللبيب ٣٨٧.

(٤) لسان العرب [ليس].

(٥) لسان العرب [ليس].

المسألة وجهان، أيسرُهما عندنا أن تكون (ليس) حرف عطف بمعنى (لا)، والآخر أن تكون ليس فعلاً ناقصاً، وأن يكون المرفوع بعدها اسماً لها، لا معطوفاً على ما قبلها، وأن تقدّر لها خبراً منصوباً. ذكر ابن هشام الوجه الأوّل، ونسبه إلى الكوفيّين أو البغداديّين، ولم يثبته، فقال: «الرابع (أي الوجه الرابع من أوجه ليس) أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيّون أو البغداديّون على خلاف بين النقلة، واستدلّوا بنحو قوله(١):

أينَ المفرُّ والإلـــهُ الطـــالبُ والأشرمُ المغلوبُ ليس الغالبُ»(٢)

ونسبه المراديّ في (الجنى الداني) والهرويّ في (الأزهية) إلى الكوفيّين. قال الهرويّ: «وتكون نسقاً على مذهب الكوفيين بمنزلة (لا)، تقول: جاءني زيد ليس عمرو، تريد لا عمرو، واضرب زيداً ليس عمراً، قال لبيد :

وإذا جـــوزيت قرضاً فـاجـــزه إنما يجزي الفتى ليس الجمل(٣)

يريد : لا الجمل. هكذا رواه الكوفيّون، ورواه البصريّون: إنما يجزي الفتى غير الجمل وقال بعضهم معناه: ليس الجمل يجزي، فحذف الفعل. وقال جرير(٤):

ترى أثراً بركبتهـــا مضيئـــاً مـن التبـراك ليـس من الصـلاة

يريد : لا من الصلاة»(٥).

---

(١) البيت لنفيل بن حبيب الحميريّ، والأشرم أبرهة صاحب الفيل، وقد ورد هذا البيت في قصّة أصحاب الفيل التي فصّلها ابن هشام في سيرته ١/ ٤٤ ـ ٧٠ وانظر السيوطيّ على المغني ٥ ـ ٧ والعينيّ ٤/ ١٢٣.

(٢) مغني اللبيب ٣٩٠.

(٣) رواية البيت في ديوان لبيد طبعة صادر ص: ١٤١ «ليس الجمل» وكذا في خزانة الأدب للبغداديّ ٩/ ٢٩٦.

(٤) البيت من قصيدة يهجو بها جرير الفرزدق، وصدره في الديوان (طبعة دار بيروت للطباعة والنشر) ص: ٧١ «وقد دميت مواقع ركبتيها» وعجزه كما رواه الهروي.

(٥) الأزهية ٢٠٤.

ويلاحظ هنا أنّ التقدير أيسر منه في الحالات السابقة، وأنّ الخاطر يسرع إليه. فأنت تقول: ليس الأثر من الصلاة، لكنّك بهذا التقدير جعلت (ليس) فعليّة، فاضطررت إلى تقدير اسم ليس ومتعلّق الخبر، أي: ليس الأثر كائناً من الصلاة. ولهذا آثرنا الحرفيّة العاطفة على الفعليّة الناسخة.

٥ ـ ليس ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه :

إذا ولي (ليس) فعلٌ مضارع فالوجه عندنا أن تكون نافية حرفيّة لا تعمل بمعنى (ما) أو (لا)، والتقدير في الحديث الشريف المذكور: ما ينبغي للمؤمن أن يذلّ، أو: لا ينبغي. وهذه الحالة في استعمال (ليس) الحرفيّة أشيع الحالات، وأولاها بإيثار النفي بالحرف المهمل على النسخ بالفعل الناقص. ومن العجيب أن النحاة لم يولوا هذا الوجه ـ على كثرة استعماله ـ ما يستحق من عناية، وشغلهم عنه قول العرب ليس الطيبُ إلا المسكُ على ندوره. وقد رجعت إلى ما يحتجُّ به من كلام العرب فظفرت بنموذجات كثيرة من شواهد النثر والشعر، تخيرت سبعة منها، أذكرها قبل اختيار الوجه الراجح في إعرابها:

١ - عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: ليس ينبغي للمؤمن أن يذلّ نفسه، قيل: يا رسول الله، وكيف يذلّ نفسه، قال: يتعرّض من البلاء لما لا يقوم له. [كنز العمال ٣/٨٨٠٩].

٢ - عن أبي رافع قال: بينما النبيّ ﷺ يمشي في بقيع الفرقد، وأنا أمشي خلفه، فقال رسول الله ﷺ: لا هديت لا هديت ثلاثاً. قلت: يا رسول الله مالي؟ قال: ليس إياك أريد. سئل عني، فزعم أن لا يعرفني. فإذا هو قبر قد رُشَّ عليه الماء حين دفن صاحبه. [كنز العمال ١٥/٤٢٩٤٩].

٣ - ليس ينبغي أن يسجد لشيء، ولو كان ذلك لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن. [كنز العمال ١٦/٤٤٧٩٨].

٤ - ليس يتحسّر أهل الجنة على شيء إلاّ على ساعة مرّت بهم، لم يذكروا الله عزّ وجلّ فيها. [كنز العمال ١/١٨٠٦].

٥ - ليس يـلام هـاربٌ من حتفـه (من أمثـال العـرب) [مجمع الأمثـال ٣/ ١٥٠].

٦ - وليس يهلك منـا سيّـد أبـداً إلاّ افتلينـا غلامـاً سيّـداً فينـا(١)
(من شعر بشامة بن حزن النهشلي)

٧ - فـذاك لا يـوفي بـه غـيره وليس يُلقـى مثـله في فـريق(٢)
(من شعر المهلهل بن ربيعة)

لم أجد في كتاب سيبويه، ومقتضب المبرّد وغيرهما من الأصول ذكراً لهذا الأسلـوب الذي شـاع استعمالـه في الفصيح الـذي يحتج به مـن شعر و ُر، ووجدت في كتب المتأخـرين من يذكره، ويـذكر الخلاف فيه بين سيبـويه و ي عليّ الفـارسي، ومن هـذه الكتب (رصف المبـاني) للمالقـي، و (الجنى الـداني) للمرادي، وكلام الجنى مجتنى من الرصف. قال المالقي: «فالذي ينبغي أن يقال فيها: إذا وجدت بغير خاصيّـة من خواصّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية أنها حرف لا غير كـ (ما) النافية، كقول الشاعر:

تهـدي كتـائب خضراً ليس يعصمها إلا ابتـدار إلى مـوت بإلجـام(٣)

فهذا لا منازعـة في الحرفيّة فيه، إذ لا خاصيّة من خـواصّ الأفعال فيه... فإن قيل: هـلاّ جعلت (ليـس) في البيت فعـلاً على حكمهـا إذا دخلت على المبتـدأ والخبر، فرفعتْ ونصبتْ، فتكـون شأنية يضمر فيها اسمها أمـراً أو شأناً، كما قال الآخر:

وليس منهـا شفاء الـداء مبذولُ(٤)

---

(١) ورد البيت في شرح ديـوان الحماسة للتبريـزي ١٠٢/١ منسوبـاً إلى بشـامة بن حـزن النهشلي وإلى بعض بني قيس بن ثعلبة.

(٢) ورد البيت في قصيـدة للمهلهل بن ربيعـة في جمهـرة أشعـار العرب لأبي زيـد القـرشي ص: ٢٠٩.

(٣) البيت من شعر النابغة الذبياني. وقد ذكر في أوائل هذا البحث.

(٤) ورد هذا البيت في أوائل هذا البحث.

فالجواب أن هذا لا يصحّ من قبل أنّ الجملة إذا كانت مفسّرة لذلك الضمير فلابدّ أن تكون موافقة له في إيجابه ونفيه، وهو في البيت منفيّ، فينبغي أن تكون الجملة منفيّة بحسبه. ولما دخلت إلا في الجملة المفسّرة كانت تناقض الضمير، لأنه لا يقال: يقوم إلا زيد حتى يتقدّم النفي(١) الفعل» ثم وجدتُ في أمالي ابن الحاجب ردًّا على من يوجب تفسير المنفيّ بالمنفيّ. قال ابن الحاجب: «إن الجملة المذكورة مفسّرة لما قبلها مثبتاً كان أو منفياً، وما نحن فيه كذلك ألا ترى إلى قوله: (وليس منها شفاء الداء مبذول) إن معناه ليس الحديث»(٢).

فأنت في إعراب هذا الأسلوب بين وجهين: وجه تعرب فيه (ليس) حرف نفي، وتعرب الاسم المرفوع (وهو ها هنا ابتدار) فاعلاً للفعل (وهو ها هنا يعصمها) فلا تقدّر شأناً ولا قصة ولا ضميرهما. ووجه تعرب فيه ليس فعلاً ناقصاً وأنت موزّع القلب بين سيبويه والمالقيّ وابن الحاجب. والأوّل عندنا أولى لتخفّفه من الكلفة وقربه من فطرة العرب، واستناده إلى الأدلّة التي سقناها على حرفيّة (ليس).

وقد يتراءى لك أن تخرّج هذا الأسلوب على التنازع، فتقول: اسم ليس في قول بشامة (وليس يهلك منا سيد) هو ضمير سيّد، أو هو سيد نفسه، وفاعل يهلك الضمير أو سيّد. غير أن التنازع بين الفعل الجامد (ليس) والمتصرف (يهلك) ممتنعٌ، قال مصطفى الغلاييني: «واعلم أنّه لا يقع التنازع إلا بين فعلين متصرّفين أو اسمين يشبهانهما، أو فعل متصرف واسم يشبهه... ولا يقع بين حرفين، ولا بين حرف وغيره، ولا بين جامدين، ولا بين جامد وغيره»(٣) وجمود (ليس) في الشواهد التي سقناها بين يديك ردّها عن منازعة ما يعقبها من أفعال متصرّفة، فلم يبق أمامك إلا الطريقُ اللاحبُ الجَدَدُ، وهو أن تعرب

---

(١) رصف المباني للمالقي ص: ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(٢) الأمالي النحوية لابن الحاجب ص: ٣٠٣.

(٣) جامع الدروس العربية ٣/٢٣.

(ليس) حرف نفي، وأن تتجنّب السير في الوعر الذي سلكه هواة التعقيد من النحاة.

نخلص ممّا عرضنا إلى أنّ (ليس) لم تكن عند أشدّ المتعصّبين لفعليّتها تزمّناً كسيبويه ومن قال بقوله فعلاً متمحّض الفعليّة، وأن في نسبتها إلى الأفعال ضرباً من الولاء لا القرابة، ولهذا استطاع الكوفيّون أن يخلعوها من نسبها الهجين، وأن يردُّوها مع من ظاهرهم وشهد لهم بقول الحقّ إلى أسرتها بين الحروف، وأنّنا لم نجد فيما صنعوا استطالة على نحو البصرة، وإنما وجدنا فيه عودة إلى الحق. ونحن لا نرمي إلى جحود فعليتها في حالاتها كلّها، بل في حالات خمس ذكرناها مشفوعة بالأدلّة والشواهد، وهدفُنا تشذيبُ ما علق بها من أشواك تدمي أيدي الطلاب، وهم يقلّبون فيها وجوه الإعراب.

أهمّ مصادر البحث

١ - الأزهية في علم الحروف للهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي دمشق ١٩٧١م.

٢ - الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق غازي مختار طليمات طبعة دار المعارف دمشق ١٩٨٦م (الجزء الثاني).

٣ - الأمالي النحوية لابن الحاجب، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، طبع دار الثقافة/ قطر الدوحة ١٩٨٦م.

٤ - الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، بلا تاريخ.

٥ - البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦م.

٦ - تاج العروس للزبيدي طبعة الكويت.

٧ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين/ دار الغرب الإسلامي بيروت ١٩٨٦م.

٨ - جامع الدروس العربية للغلاييني، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٥م.

٩ - جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشي، دار بيروت للطباعة والنشر ١٩٨٤م.

١٠- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دار الثقافة بيروت ١٩٨٣م.

١١- خزانة الأدب للبغدادي تحقيق محمد عبد السلام هارون.

١٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، دمشق دار القلم ١٩٨٥م.

١٣- شرح الكافية للاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٥م.

١٤- شرح المفصّل لابن يعيش، عالم الكتب بيروت بلا تاريخ.

١٥- العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. البدراوي زهران، دار المعارف مصر ١٩٨٨م.

١٦- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون مطبعة الخانجي القاهرة ١٩٨٨م.

١٧- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين البرهان فوري، مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

١٨- اللباب في علل البناء والإعراب مخطوطة القاهرة.

١٩- لسان العرب لابن منظور طبعة دار الثقافة بيروت.

٢٠- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الجيل بيروت ١٩٨٧م.